بسم الله الرحمن الرحيم

ما العمل... من أجل المستقبل

د.علي خليفة الكواري

الدوحة ٧/١/١٩٩٥

ورقة مقدمة الى الاجتماع السنوي السادس عشر لمنتدى التنمية، دبي، ١٩-٢٠ يناير ١٩٩٥

الفهرس

١- المستقبل المنشود
١-١ الدستور الديمقراطي
١-٢ استراتيجية التنمية
٢- تغيير مسار الحاضر
٢-١ العمل المباشر
٢-٢ العمل غير المباشر
٢-٢-١ غاية العمل غير المباشر ومداخله
٢-٢-٢ تعزيز العمل غير المباشر

ما العمل... من أجل المستقبل

د.علي خليفة الكواري

المستقبل آت لاريب فيه . والمستقبل وليد الحاضر. كما ان المستقبل عرضة للتأثير عليه وتغيير مساره واعادة تشكيله . وجميع الاطراف ذات العلاقة، بأقطار "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، تسعى الى التأثير على مستقبل بلدان المنطقة وفق مصالحها . وليست شعوب المنطقة اقل لأطراف مصلحة في تشكيل المستقبل وفق مصالحها المشروعة . وعلى رأس تلك المصالح حقها في الوجود وصيانة هويتها العربية-الاسلامية وحاجتها الى اعادة التماسك لمجتمعاتها . هذا فضلا عن حقها في توفير الامن و تحقيق التنمية والكرامة الانسانية .

ومن هنا يجب على اهل المنطقة ان يشاركوا في صنع المستقبل الذي يصبون اليه . وعلى المدركين لخطورة المسار الراهن ، ان يحذروا من الوقوع في مغبة اليأس ، كما عليهم ان يحذروا تفشي حالة الشعور بالعجز وانتشار روح السلبية التي تؤدي الى انسحاب المواطنين ، وترك مستقبل اوطانهم يشكله الآخرون . وعلى المثقفين أن يخلقوا فهما مشتركا افضل لأوجه الخلل وان ينشروا الوعي بمخاطرها ، وان يدعوا الى سبل تصحيح مسار الحاضر . كما ان عليهم تخفيف ضغوط اللحظة الراهنة مستعينين في ذلك **بمخزون الثقافة العربية-الاسلامية من قيم الحق والعدل والتعاون والصبر والأمل** . " فالخير لاينهزم والشر لاينتصر ولكننا لانشهد من الزمان الا اللحظة العابرة "(١) .

ومن هنا ايضا تنبثق اهمية الدعوة الى تغيير مسار الحاضر وتبرز اهمية تنمية عزائم اهل المنطقة تجاه المشاركة الفعالة في تشكيل مستقبلهم . ذلك ان تلك المشاركة تمثل ضرورة وجود ، فضلا عن كونها مسئولية تاريخية لايجوز التنصل منها . **ان تثبيط العزم او الانصراف عن الاهتمام بالمصلحة العامة ، بسبب جسامة المهام اونتيجة للشعور بقلة الحيلة ، يمثل دعوة مفتوحة لأن يشكل الاخرون مستقبل المنطقة وفق مصالحهم غير المشروعة .**

ومن منطلق ضرورة المساهمة مهما تكن متواضعة ، فانني لبيت دعوة اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية ، وقبلت الحديث عن المستقبل الذي ارى انه مظلم اذا استمر المسار الحاضرعلى ما هو عليه في دول المنطقة . وكان قبولي هذا ، رغم تقديري بأنني من بين اقل ابناء المنطقة قدرة على الحديث عن المستقبل لأسباب كثيرة ، ليس اقلها خيبة رجائي في اطر العمل الرسمي وعلى رأسها مجلس التعاون .

وقد سبق ان اعربت عن خيبة رجائي من خلال مقال نشر أواخر عام ١٩٩٢ تحت عنوان " خاب الرجاء ... وبقاء الحال من المحال " وكان بصيص الامل الذي تعلقت به في ذلك الوقت ، لتعديل مسار العمل الرسمي ، يتمثل في عودة الممارسة الديموقراطية في الكويت لما قد يكون لها من تأثير على العمل الاهلي في المنطقة . واليوم مازال الأمل معقودا في تأثيرها على الانفتاح السياسي في المنطقة.

بعد هذه المقدمة القلقة ، وربما المتهيبة من الحديث عن المستقبل ، اسمحوا لي ان أركز على أمرين : اولهما : توصيف موجز لصورة المستقبل المنشود . وثانيهما : دعوة الى تغيير مسار الحاضر.

-١-

المستقبل المنشود

لابد ان يكون المستقبل المنشود ممكن التحقيق ، وان يتوفر له حد أدنى من فرص القبول . ومن هنا يحسن بنا ان يكون الطرح واقعيا في اطار ضرورة تقارب حكومات المنطقة وشعوبها ، والامل في عودة اهتمام اهلها بالمصالح العليا لمجتمعاتهم والعمل سويا من اجل المصلحة العامة . وكذلك لانرضى بما هو قائم وانما نطمح في الانتقال الى وضع يؤمن استمرار وجود اهل المنطقة على ارضهم ويحافظ على هويتهم ، فضلا عن توفير الحد الادنى من شروط الامن وفرص التنمية .

ويتمثل هذا الوضع – في ضوء معطيات الواقع العربي الراهن – في تجسيد اتحاد فيدرالي تندمج فيه -ابتداء- الدول الاعضاء في مجلس التعاون وتكون عضويته مفتوحة امام الدول العربية الملاصقة الاخرى . وذلك تأكيدا على الانتماء العربي والتزاما بأن يكون هذا الكيان الاقليمي خطوة على طريق الوحدة العربية وليس بديلا عنها . كما يجب ان يكون العمق العربي هو العمق الاستراتيجي للاتحاد ، والامن القومي هو اطار الامن له .

وفي تقديري أن هذا الكيان لايمكن ان يقوم ولايستطيع ان يستمر ويدوم ، او ان ينجز الوظائف التي من اجلها يقام ، اذا لم يؤسس على مرتكزين رئيسيين . اولهما: دستور يلتزم بمبادىء النهج الديمقراطي . وثانيهما: تبني استراتيجية تنمية بشرية دائمة . ويحسن بنا ان نحدد هذين المرتكزين:

١-١ الدستور الديمقراطي

من البديهي ان الدول المستقلة لاتتنازل عن سيادتها لصالح اتحاد فيدرالي بينها، مالم تطمئن الاقطار المكونة للاتحاد على حقوقها وتؤمن مصالحها المشروعة في المستقبل . كما ان الشعوب والمجتمعات والافراد لايربطون مصيرهم بمصير اتحاد لا يراعي مصالحهم ولايضع حقوقهم موضع التطبيق . ولذلك لابد ان يرتكز انشاء هذا الاتحاد على اساس دستور يلتزم بالمساواة ، ويأخذ باعتبارات العدالة ، ويعتمد روح الشورى الملزمة ، ويكرس مبادىء الدستور الديمقراطي والتي تتمثل في خمس مبادىء عامة متعارف عليها(٢)، يكون الانتقاص من اي منها بمثابة انتفاء لصفة الديمقراطية . اول هذه المبادئ : ان لاسيادة لفرد اولقلة على الشعب . ثانيها : سيطرة احكام القانون وشمولية نطاق القضاء . وثالثها : عدم الجمع بين السلطات . ورابعها: ضمان الحقوق والحريات العامة . وخامسها : تداول السلطة التنفيذية على الاقل .

ولعل اقرب تجربة اتحادية لظروف المنطقة ان تكون متمثلة في تجربة اتحاد ماليزيا ، تلك التجربة التي يجب دراستها وتلافي نواقصها . اخذين في الاعتبار خصوصية المنطقة فيما يتعلق بالبعد العربي والمكانة الاسلامية من ناحية . ومن ناحية اخرى ضرورة مراعاة الطبيعة العامة للثروة النفطية الناضبة، والتي يجب ان يعاد استثمار ريعها في اصول عامة ينتفع منها الجيل الحاضر ويتركها قائمة منتجة تنتفع بها الاجيال القادمة .

كما ان اقرب نماذج الدستور الديموقراطي الذي يمكن قيام الاتحاد على اساسه فيما ارى يتمثلان في دستورين هما دستور الكويت لعام ١٩٦٢ ودستور البحرين لعام ١٩٧٣ . وذلك ايضا بعد توفير شروط استمرار العمل بهما دون تعطيل . هذا اضافة الى تلافي نواقصهما ، لاسيما فيما يتعلق بغياب ولاية القضاء الدستوري المستقل من ناحية و ضعف تنظيمات المجتمع المدني بسبب تدني مستوى حرية التعبير والتنظيم من ناحية اخرى. والى جانب ذلك قد يكون في النص على كون الشريعة الاسلامية السمحة هي المصدر للتشريع ، ما يضيف ضمانات دستورية تكفل عدم انحراف التشريع الوضعي عن الوظيفة الاجتماعية التي تؤكد عليها الشريعة الاسلامية . كما أنه يسد الباب امام شبهة تحليل الحرام وتحريم الحلال .

١-٢ استراتيجية التنمية

تمثل استراتيجية التنمية البشرية الدائمة المرتكز الاخر الذي يجب ان يقوم الاتحاد الفدرالي على اساسه . ولا حاجة بنا في هذه المرحلة ان نقترح استراتيجية جديدة للتنمية في اطار الاندماج الاقليمي والتكامل العربي.فان ماتم

انجازه في مطلع عام ١٩٨٤(٣) ، بناء على تكليف الامانة العامة لمجلس التعاون ، مازال مقترحا صالحا من حيث المبدأ لمعالجة الوضع في الوقت الحاضر . كل ما في الأمر أنه ربما يحتاج الى ارادة التنفيذ ، اكثر من حاجتة الى التنقيح والاضافة لمعالجة الاوضاع الراهنة .

ولذلك فان "مشروع الاطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل"(٤) ما زال "يمثل الروح التي يجب سريانها في جسم مجلس التعاون " ، كما جاء في رد احد المشاركين في الندوة الختامية لاقرار " المشروع" ، على تردد الامين العام في قبول الفصل المتعلق بمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية . وهو الفصل الذي كان ينص على ضرورة التزام المجلس الاعلى لمجلس التعاون . بثلاثة متطلبات جوهرية لوضع استراتيجية التنمية والتكامل موضع التطبيق . اولها: تجسيد الكيان السياسي الموحد وترسيخ اسسه . وثانيها: ايجاد ادارة اقليمية لادارة التنمية. وثالثها: تهيئة الادارة المحلية وتوثيق ترابطها مع ادارة التنمية الاقليمية .(٥)

* * * * *

ومما يجب التأكيد عليه مرة اخرى ان اختيارنا ، للاتحاد الفيدرالي الدستوري ، اطارا للمستقبل ينطلق من اعتبارين :

اولهما: اعتبار موضوعي رسمي يتمثل في ارتضاء حكومات دول المنطقة العمل المشترك من خلال مجلس التعاون " وصولا الى وحدة دولها " (٦) ، وفقا لما جاء في النظام الاساسي للمجلس . والان وبعد مضي حوالي خمسة عشر عاما على قيام المجلس ، اصبح مستحقا على حكومات المنطقة ان تدعم القول بالعمل ، وان تنجز الوحدة التي وعدت بها شعوبها . وعلى المجلس الاعلى اليوم واجب الالتفات الى وحدة المنطقة . وعلى قيادات دول المنطقة مسئولية طرح القضايا المصيرية على المستويين المحلي والاقليمي للمناقشة والحوار البناء . كما ان عليها النظر الى القضايا الخلافية باعتبارها قضايا يحسن تناولها بالصدق وروح المسئولية .

ثانيهما: اعتبار جوهري مستقبلي على المستوى الرسمي والاهلي . يتمثل هذا الاعتبار في ان اية دولة من دول المنطقة بشكل عام ، يتعذر عليها تأمين شروط الامن وتوفير فرص التنمية الشاملة الدائمة بشكل منفرد . وذلك لصغر حجم دول المنطقة في المقام الاول . وفي المقام الثاني بسبب التشابك الحدودي والتداخل البشري والاقتصادي بين دول المنطقة وما يؤدي اليه من مشاكل يصعب حلها في اطار النظرة الضيقة ، الامر الذي يعمل على تباعد الحكومات وربما الشعوب . فجزيرة العرب ، لاسيما اقليم شرق الجزيرة العربية لم يعرف عبر تاريخه القريب الحواجز البشرية اوالاقتصادية ، ولاخبر الحدود التاريخية التي اصبحت اليوم موضوع خلاف حاد بين حكومات المنطقة ومصدر تباعد بين شعوبها ومجتماعاتها . لقد اصبحت مشاكل الحدود ، والتي كرسها وضع التجزئة ، مصدر قلق وسبب ضعف ومجالا خطرا للتدخل الاجنبي وتأكل

الاستقلال وعودة الحماية الاجنبية الى المنطقة مرة اخرى.

وليس هناك اليوم من سبيل للخروج من المأزق الذي تجد المنطقة نفسها فيه سوى قيام اتحاد فيدرالي دستوري ملتزم ببدء عملية التنمية الدائمة . ذلك ان كثافة الصراعات المتوقعة في المنطقة على كافة المستويات من ناحية اذا استمرت مسارات الحاضر في كل دولة من دولها . وكون بلدان المنطقة من ناحية ثانية تمثل " شريحة عربية تتماثل فيها الظروف الراهنة وتتقارب المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ."(٧) يوفران اساسا موضوعيا ودافعا مصلحيا لدى حكومات المنطقة وشعوبها لتجسيد كيان اقليمي قادرا على تأمين المستقبل بعد تغيير مسار الحاضر .

-٢-

تغيير مسار الحاضر

اذا كان تجسيد اتحاد فيدرالي دستوري هو الوضع الذي يوفر لبلدان المنطقة الحد الادنى من شروط الامن وفرص التنمية ، فان تغيير مسار الحاضر باتجاه بلوغ المستقبل هو السبيل الى ذلك . لكن الوصول اليه ليس بالامر السهل ، وانما تحول دونه عقبات ، لابد من تذليلها. كما انه يتطلب شروطا لابد من توفيرها .

فالوصول الى المستقبل المنشود يتطلب اصلاح اوجه الخلل الكثيرة المتعددة في المجتمع وفي الدولة وفي العلاقة بين الحكومات والشعوب . الى جانب ضرورة تصحيح علاقات التبعية للخارج هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى يتطلب ترشيد عملية اتخاذ القرار وتحقيق الاستفادة من الانجازات الكمية التي سمحت بها تدفقات الثروة النفطية ، وتفعيل الاشكال التنظيمية الحديثة التي اقتضتها مجاراة الدول الناشئة في المنطقة لغيرها من الدول العصرية . ومن ثم توظيف الامكانيات من اجل اصلاح اوجه الخلل وتصحيح بنيات الحاضر ، وتهيئة الدولة والمجتمع للسير في طريق تحقيق المستقبل المنشود . **ان بنيات الحاضر اذا استمرت جاثمة دون اصلاح جذري وتصحيح عاجل ، فأنها لابد ان تكون شر نذير على صورة المستقبل المنتظر .**

وهناك مدخلان متكاملان لتصحيح مسار الحاضر . أولهما: مدخل العمل المباشر اذا توفرت الارادة السياسية . وثانيهما: العمل غير المباشر اذا تعذر العمل المباشر . فليس هناك خط دفاع ثان سوى المجتمع الذي يجب على جماعاته وافراده ان يتساندوا من اجل تدارك ما يمكن تداركه وانجاز ما يمكن انجازه حتى تنمو الارادة السياسية الكافية لوضع متطلبات الاصلاح موضع التطبيق .

٢-١ العمل المباشر

يتهئ العمل المباشر لاقامة اتحاد فيدرالي دستوري في المنطقة عندما تتوفر ارادة سياسية على المستويات المحلية تدرك اهمية تغيير مسار الحاضر . وعندما تتبلور نتيجة لذلك ارادة سياسية اقليمية ، تبدأ خطوات تجسيد الاتحاد الفيدرالي على اساس مبادئ الدستور الديمقراطي . عندها يبدأ العمل الجاد من اجل اصلاح اوجه الخلل وتوظيف الامكانيات.

ويتطلب بلوغ هذه المرحلة الحاسمة استيعاب الحكومات لأبعاد المسار الحاضر وادراك القيادات لمخاطر الاستمرار فيه . كما يتطلب تصالح الحكومات مع شعوبها ، ومراعاة حق المواطنين في المشاركة وعلى رأسها المشاركة السياسية الفعالة . وهذا يحتاج الى **عقد اجتماعي** ينظم ممارسة السلطة ويضبط عملية اتخاذ القرارات المصيرية . كما يتيح مجالات التقارب بين حكومات المنطقة وشعوبها ، ويقيم اسس تعاون بناء على المستويين المحلي والاقليمي . وذلك من اجل تأمين المصير والمحافظة على الهوية وصيانة الامن الوطني وبدء عملية التنمية الدائمة .

* * * * *

والحق أن تعاون اهل المنطقة وتساندهم من اجل حماية مصالحهم العليا ليس بالأمر الجديد . فحكومات المنطقة تعود جذورها الى اختيار اهل المنطقة، في كل مجتمع محلي، قيادات من بينهم . وذلك من اجل تمثيل السكان المستقرين تجاه القوى الاجنبية والاقليمية . والتحدث باسمهم ومراعاة مصالحهم المشتركة . وقد تحالف اهل المنطقة في الماضي في كل مجتمع محلي فيما بينهم ، وعضدوا القيادة التي ارتضوها . كما شاركوا بكل فاعلية في توفير ظروف السلم وشروط الامن والعدل والنظام الذي تتطلبه حياة الاستقرار والانصراف الى النشاطات المنتجة ، لاسيما صناعة الغوص التي نسجت حول نشاطاتها حياة مجتمعات شرق الجزيرة العربية . وقد كان التحالف هو مصدر بروز قيادات المنطقة وان كانت هناك حالات قليلة متأخرة تم فيها فرض السلطة .

وجدير بالتأكيد ان اغلب مجتمعات شرق الجزيرة العربية تكونت اولا ، ثم اختارت قبائلها وعائلاتها قيادات محلية من داخلها . وبالتالي فان تلك المجتمعات اسبق في الوجود من حكوماتها المحلية ، التي استمدت شرعيتها من اختيار السكان لها . كما استمدت قوتها من تعضيدهم لجهودها ومشاركتهم طواعية في تحمل اعبائها عن رضى وقناعة. وقد استمر ذلك التحالف بين قبائل وعائلات كل مجتمع محلي من مجتمعات شرق الجزيرة العربية فترات مختلفة . ولم تتغير طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم بشكل جوهري الا في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . فقد كان الشيخ الذي ارتضت الجماعة قيادته هو الاول بين متساوين ولم يكن باي حال من الاحوال حاكما فرديا مطلقا .

وقد كان انتشار معاهدات الحماية البريطانية وتزايد الوجود الاجنبي واتفاقيات الحدود التي ابرمت معه . هذا اضافة الى امتيازات النفط ، سببا في ذلك التغير الجوهري الذي ادى اليه ترتيب الاوضاع وتثبيتها. ولعل انهيار صناعة الغوص وتدني مستويات المعيشة وما صاحبها من هجرة وتخلخل لمجتمعات المنطقة من ناحية ، اضافة الى تركز عائدات النفط في ايدي الحكومات من ناحية ثانية ، كانت من بين الاسباب الرئيسية لأنتقال حكومات المنطقة من مرحلة التحالف بين القبائل والعائلات في كل مجتمع محلي الى مرحلة الحكم الاوتوقراطي .

* * * * *

واليوم فان هناك حاجة ماسة لأن تراجع حكومات المنطقة نمط الحكم السائد ، وان تختار بدلا منه حكما دستوريا ديمقراطيا . وذلك لتأسيس اتفاقا وطنيا ، وفق عقد اجتماعي يرتضيه الحاكم والمحكوم ... يكرس مبادىء ويقيم اسسا سليمة لادارة اوجه الاختلاف وتنمية التعاون البناء بين الحكومات والشعوب.

ان مثل هذا الانتقال من نظام الحكم الاوتوقراطي الى نظام الحكم الدستوري هو عودة لكنها عصرية الى مرحلة التحالف الذي استمدت منه قيادات المنطقة شرعيتها وبنت بفضله قوتها . كما انه ينسجم مع مقتضيات العدل ويستجيب لاحتياجات تغيير مسار الحاضر وتصحيح بنياته وبلوغ المستقبل المنشود . ومن هنا فان الوصول الى الحياة الدستورية الديموقراطية شرط لاضطلاع العمل الحكومي الرسمي بمهمات العمل المباشر على المستوى المحلي اولا والمستوى الاقليمي ثانيا . ولذلك فان الشرط المسبق لقيام عمل مباشر من أجل تأمين المصير في بلدان المنطقة يتمثل في قبول الحكومات بدساتير تراعي مبادىء الدستور الديموقراطي واستعدادها لوضع تلك المبادىء موضع التطبيق . ولعل العقبة الرئيسية التي تقف امام ذلك هي التضحية ببعض الامتيازات التي تتمتع بها النخب بشكل عام.

والى جانب ذلك كله ، فان العمل المباشر من اجل تجسيد كيان اقليمي موحد، مستحيل اذا لم يكن هناك اتفاق على ضرورة وجود دستور ديمقراطي . لان قيام اتحاد فيدرالي بين دول المنطقة يوجب تنازل الدول الاعضاء عن سيادتها لصالح سيادة اقليمية موحدة . وليس غير الدستور الذي يقوم على المبادىء الديمقراطية ويضمن وضعها موضع التطبيق من سبيل يكفل مصالح كل بلد وكل مجتمع محلي وكل شعب من شعوب المنطقة ، ويحمي من هيمنة قيادة احد البلدان المكونة للاتحاد او من قبل مجتمع او جماعة او فئة او فرد تتوفر لاي منهم امكانية الهيمنة والتسلط على الجميع . لقد علمتنا التجارب ان الوحدة التي لاتضمن المصالح المشروعة لكل الاقطار والمجتمعات والجماعات المنضوية تحت لوائها لاتدوم لأنها تحمل بذور تفككها وانتكاسها .

٢-٢ العمل غير المباشر

العمل غير المباشر هو **السعي الذاتي** للأفراد والجماعات والاجهزة والمؤسسات ، بصفتهم الرسمية او صفتهم الاهلية. وجدير بالتأكيد ان العمل غير المباشر ليس بديلا عن العمل المباشر من اجل تغيير مسار الحاضر ومقاربة المستقبل . وانما يبقى العمل غير المباشر في الساحة وحيدا الى ان تنمو الارادة السياسية وتلتزم الحكومات بمتطلبات العمل المباشر . وأولها التعاون بين الحكومات والشعوب وفق دساتير ديمقراطية على المستوى المحلي والانتقال الى مرحلة تجسيد الاتحاد الفيدرالي الدستوري بين بلدان المنطقة ووضع استراتيجية التنمية موضع التطبيق.

ويتبين من الاوضاع الراهنة في معظم دول المنطقة ان لم يكن فيها مجتمعة ، ان التعاون بين الحكومات والشعوب ليس كما يجب اوكما تتطلبه ضرورات العمل الوطني . و يتضح من مسار مجلس التعاون ومن اهتماماته المعروفة ان حكومات دول المنطقة لم تتعاون بعد من أجل الوصول الى وحدة دولها . كما يتضح ايضا ان الحكومات لم تلتفت بعد الى ضرورة اصلاح اوجه الخلل العديدة الخطيرة التي افرزها عصر النفط ، والتي مازالت تتفاقم في الوقت الحاضر . هذا اضافة الى ان الحكومات بشكل عام لم تغير من اسلوبها في الحكم وفقا لما يتطلبه التعاون البناء والتفاعل الايجابي مع شعوبها ، ويقتضيه التعامل السليم مع المتغيرات والمستجدات ومواجهة الضغوط المختلفة المتزايدة التي تتعرض لها بلدان المنطقة.

ولذلك يبدو ان العمل المباشر من اجل تغير مسار الحاضر ومقاربته للمستقبل متعذر اليوم . فالعمل الرسمي الحكومي مازال يراوح مكانه بل يبدوعليه التراجع تحت ضغوط الازمة الاقتصادية والخلافات الحدودية . واليوم ليس هناك سوى العمل غير المباشر من سبيل ، باعتبار ذلك تمهيدا للعمل المباشر وليس بديلا عنه بأي حال من الاحوال .

وجدير بالتأكيد ان تعذر العمل المباشر في الوقت الراهن يعود الى ضعف الارادة المجتمعية نتيجة تضافر ثلاثة عوامل رئيسية . اولها: غياب الارادة السياسية بسبب تغليب النخب الحاكمة لمسألة استمرار الوضع القائم على قضية المستقبل . ثانيها: ضعف المجتمع المدني نتيجة ضعف تأثير المواطنين على القرارات المصيرية بسبب تفكك المجتمعات الاصلية في المنطقة . وثالثها: تأكل الارادة الوطنية بسبب نوعية ودرجة الانكشاف على الغرب .

ويحسن بنا ان نناقش في خاتمة هذه الورقة بعدين من ابعاد العمل غير المباشر .اولهما: غاية العمل غير المباشر ومداخله. وثانيهما: سبل تعزيز العمل غير المباشر .

٢-٢-١ غاية العمل غير المباشر ومداخله

غاية العمل غير المباشر هي نفسها غاية العمل الوطني على المستويين الاهلي و الرسمي . وتتمثل هذه الغاية في تنمية ارادة مجتمعية دائمة من أجل المحافظة على الوجود وتأمين المصير وصيانة الهوية فضلا عن بدأ عملية التنمية البشرية الدائمة . والهدف المرحلي للعمل غير المباشر في المنطقة اليوم ، باعتباره تمهيدا للعمل المباشر وليس بديلا عنه ، يتمثل في استكمال شروط تحقيق ارادة مجتمعية . واهم هذه الشروط تنمية التوافق بين ارادة الحكومات وارادة شعوبها وزيادة تعاونهما من اجل تغيير مسار الحاضر ومقاربة المستقبل . والمؤشر على توافق ارادة الحكومات مع ارادة شعوبها يتمثل في التوصل الى دستور ديمقراطي تتعاون بموجبه الدولة والمجتمع المدني من اجل تحقيق المصالح العليا للمجتمع .

ومن هنا فان قيام العمل غير المباشر بالدور الاستراتيجي الملقي على عاتقه يتوقف على شرطين . اولهما: تماسك المجتمع وتساند افراده وجماعاته وتفاعلهم الايجابي من اجل تحقيق مصالحهم العليا ، وثانيهما: نمو المجتمع المدني وزيادة قدرته على التأثير في القرارات المصيرية . وهذا يتطلب اتساع هامش التعبير والتنظيم وتزايد ضمانات الحريات العامة وحقوق الانسان والمواطن عندما تتوفر مؤسسات لحمايتها . وهذان الشرطان هما أهداف ووسائل ، ومقاربتهما تزيد من فعالية العمل غير المباشر وترفع درجة ونوعية تأثيره على الارادة السياسية ، وصولا الى الارادة المجتمعية .

* * * * *

ولعل نظرة مدققة الى مدى هشاشة المجتمع في بلدان المنطقة تبين لنا مدى ضعف مقومات العمل الوطني في المنطقة . كما تشير الى **أن مدخل اعادة التماسك لمجتمعات المنطقة وتوفير فرص التساند بين اهلها وشروط التفاعل الايجابي بين المواطنين ، هو مدخل العمل الوطني نفسه.** اننا نجد ان دور المواطنين في الانتاج هو دور هامشي ، نتيجة اعتمادهم على ريع النفط بدلا من انتاجية العمل ، في بناء مراكزهم الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي فان فتات هذا الريع هو الذي يحقق استمرار مكانتهم الاجتماعية ومستواهم الاقتصادي . وهذا هو الخلل الانتاجي الذي ادى الى تهميش المجتمع واعتماده على تدفق ريع النفط اليه من خلال سياسات الحكومات في اعادة توزيع عائدات النفط من خلال الانفاق العام ... هذا من ناحية.

ومن ناحية اخرى فاننا نجد ان الخلل السكاني قد ادى بدوره الى تفكك المجتمع نتيجة كثافة الهجرة . وهنا يجدر بنا ان نذكر ان المواطنين في الامارات لا يزيدون كثيراعلى عشر السكان ، وفي قطر خمس السكان، وفي الكويت والبحرين حوالي النصف . اما في المملكة وعمان فان الوافدين يتراوحون بين

الربع والثلث اما نسبتهم في قوة العمل فهي تزيد على نصف حجم قوة العمل. وقد أدى الخلل السكاني الى تشويه مجتمعات المنطقة وجعلها اقرب الى معسكرات العمل، منها الى المجتمعات المتعارف عليها في علم الاجتماع .

ويقف الدارس لمجتمعات المنطقة بادئ ذي بدئ حائرا امام المقصود بالمجتمع . **هل يشكل المواطنون وحدهم كل المجتمع ؟ ام ان المجتمع يتشكل من كل السكان ؟** . وجدير بالملاحظة ان تعريف المجتمع في علم الاجتماع بالنسبة لدول المنطقة، لاينطبق اذا اعتبرنا المواطنين وحدهم كل المجتمع، كما ان هذا التعريف لايقبل ان نعتبر كل السكان -المواطنين والوافدين-هم المجتمع بالمعنى العلمي لمصطلح المجتمع .

فاوضح تعريف للمجتمع يذكر بان المجتمع جماعة تتميز باربع خصائص(٨) : اولاها : الاقليم المحدد . ثانيتها : التكاثر عن طريق التناسل . ثالثتها : الثقافة الجامعة . ورابعتها : الاستقلال بحيث لايكون المجتمع جماعة فرعية من جماعة اخرى . وتتطرق تعريفات المجتمع ايضا الى عدد من المقومات التي لايتماسك المجتمع بغير وجودها . ويذكر احد علماء الاجتماع ان من " علامات المجتمع الاساسية ان اعضاءه يتفاعلون بعضهم مع بعض اكثر مما يتفاعلون مع اعضاء اخرين من مجتمع اخر ، كما انهم يشاركون في اكبر مجموعة من القيم ولذلك كان (هذا) التساند والقيم المشتركة من اهم العوامل التي تساعد على وحدة المجتمع "(٩). ويؤكد عالم اجتماع اخر على ان اخص ما يميز المجتمعات الانسانية " ان اعضاء المجتمع يعتقدون في المصير ويقوم بينهم نسق من القواعد الخلقية التي يلتزمونها في توجيه السلوك العام " (١٠).

واذا امعنا النظر في مجتمعات المنطقة ، فأننا نجد من ناحية ان السكان في كل دولة يتكونون من جماعتين متميزتين : **جماعة المواطنين** بكل تنوعاتهم وانقساماتهم الفئوية ومصدر اكتساب الجنسية ودرجة المواطنة . وهم خليط لم يتم استيعابه بالكامل في وحدة وطنية تقوم على الانتماء والولاء للوطن . **والجماعة الوافدة** بانقساماتها الحادة الى جاليات والى اختلاف في العرق واللغة والثقافة والانتماء القانوني الى بلد الاصل وحمل جنسيته . ومن ناحية اخرى نجد انه بالرغم من عدم تجانس الجماعتين في اغلب الأحيان واختلاف مصير كل منهما، الا ان هناك اعتمادا متبادلا بينهما . كما ان هناك تفاعلا يغلب فيه جانب الصراع على جانب التعاون نتيجة لعدم ارتباط مصير الجماعتين اوعملهما من اجل مستقبل مشترك . هذا الى جانب القيود الاضافية التي تحول دون مشاركة الوافدين في الاهتمام بالشئون العامة . وهذا الاختلاف في كل من الجماعتين وارتباط مصير كل منهما بعوامل مختلفة عن الاخرى لابد ان يعيدنا -من جديد- الى السؤال الحائر ما **المقصود بالمجتمع في دول المنطقة ؟.**

هل المواطنون وحدهم الذين يشكلون المجتمع في دول المنطقة ؟. والاجابة العلمية احرى ان تكون بالنفي . فالمواطنون وحدهم في اي من دول المنطقة بشكل عام لايمثلون مجتمعا كليا. والحياة الاجتماعية المشتركة بما تفرضه من

احتكاك وتعامل يومي وتوجه مستقبلي ، وما يجري داخلها من تعاون وتنافس وصراع، ويؤثر في مسارها من عمليات اجتماعية اخرى ... ليست حكرا على المواطنين وحدهم دون الوافدين ، الذين يشاركونهم في سائر النشاطات على مختلف المستويات . وفي كثير من الاحيان وفي اغلب دول المنطقة ، يفوق احتكاك المواطنين بالوافدين وتفاعلهم معهم ، احتكاك المواطنين بعضهم ببعض . وبالتالي تفقد الجماعة المواطنة ، نتيجة لكثافة تأثير الوا فدين ، صفة المجتمع الكلي وتصبح مجرد مجتمع فرعي من التجمع البشري المقيم على ارض الدولة . ويعود ذلك الى سببين :

اولهما : عدم استقلال الجماعة المواطنة عن الجماعة الوافدة . فالحياة الاجتماعية للمواطنين معتمدة على وجود الوافدين ، وسلوكهم عرضة للتأثير البالغ من قبل الوافدين . وتقسيم العمل بين المواطنين لايقيم مجتمعا يتوفر له الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي والأعتماد المتبادل على الذات . وبالتالي فان مجتمع المواطنين في الوقت الراهن لايستطيع ان يقوم بكل اوجه التعاون الوظيفي الذي تتطلبه الحياة الاجتماعية في مجتمع كلي . ومن هنا يفقد مجتمع المواطنين ركنا اساسيا من اركان تعريف المجتمع الكلي . وهذا الركن هو ركن الاستقلال النسبي بمعنى ان لايكون المجتمع جماعة فرعية من مجتمع اخر . وشريحة المواطنين بين السكان في دول المنطقة لاتعدو ان تكون جماعة او مجتمعا فرعيا في احسن الحالات من التجمع البشري المقيم في اقليم الدولة .

ثانيهما : تعطيل الوافدين لعملية التفاعل الايجابي بين المواطنين . ولهذا اصبح المواطنون نتيجة لوجود الوافدين الكثيف بينهم ، وتأثير الوافدين على مجريات الأمور، هامشيين غير قادرين لوحدهم على التأثير . وتلاشت نتيجة لذلك قدرتهم على الدفاع عن مصالحهم ، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالمستقبل، الذي لايشاركهم الوافدون الاهتمام به ، لاسيما في الدول وفي الاوقات التي لاتتوفر فيها فرص المشاركة السياسية الفعالة . ان كثافة الوافدين ادت الى " زيادة الماء على الطحين " كما يقول المثل. وبذلك ضعفت مقومات ارادة المواطنين وقلت قدرتهم على التأثير في الارادة السياسية لتغيير مسار الحاضر ومقاربة المستقبل المنشود.

واذا كانت الجماعة المواطنة مجرد مجتمع فرعي في وطنها ، **فهل يشكل السكان كلهم في كل من دول المنطقة المجتمع فيها** ؟ والاجابة هنا بالنفي ايضا . فالمجتمع البشري المقيم في كل دولة من دول المنطقة يضم جاليات عربية واجنبية وكل جالية تتفاعل مع مجتمعها الأصلي اكثر من تفاعلها مع التجمع البشري الذي تقيم فيه من اجل العمل . وبذلك يفتقد تجمع كل السكان شرط وحدة المصير التي تمثل دافعا مشتركا للتساند والتفاعل الايجابي الذي يتطلبها تماسك المجتمع واستمراره عبر الزمن . هذا اضافة الى افتقاد تجمع السكان لعامل التنشئة المشتركة وافتقارهم الى وحدة الثقافة الجامعة التي يرتكز عليها اي مجتمع انساني. فالوافدون بشكل عام لايرتبط مصيرهم بمصير المواطنين ولايرتبط مصير اي جالية من جالياتهم بمصير الاخرى . كما ان مستقبلهم ومستقبل ابنائهم

لايتوقف على مستقبل البلد الذي وفدوا اليه من اجل العمل . فلكل جالية مجتمعها الاصلي الذي تنتمي اليه وتتفاعل معه اكثر من تفاعلها مع بقية الجماعات المقيمة في المجتمع الذي وفدت اليه. كما ان لكل جالية منها وطنا تحمل جنسيته ويرتبط مستقبلها بمستقبله . ولعل الرغبة الرسمية في تقليل التفاعل الايجابي بين الوافدين والمواطنين كانت وراء تفضيل الهجرة الاجنبية على الهجرةالعربية . كما كانت وراء القيود الامنية الشديدة على الوافدين العرب . ومن هنا فان كثافة الهجرة وطبيعة تركيبتها، يفقد التجمع السكاني المقيم في اي من دول المنطقة علامة اساسية من علامات المجتمع ، الا وهي تفاعل جماعاته فيما بينها اكثر من تفاعل اي جماعة منها مع اي مجتمع اخر.

* * * * *

يتضح من هذا العرض الموجز **ان المجتمع في دول المنطقة كان ضحية من ضحايا التغيرات الاقتصادية-الاجتماعية التي صاحبت عصر النفط . لقد ادت تلك التغيرات الى تنمية الضياع بدلا من الاستفادة من فرص التنمية ... والان تقف بلدان المنطقة على مفترق طرق** . اما ان يصحح مسار الحاضر ويعاد التماسك الى مجتمعات المنطقة ، وتعود اليها عوامل مناعتها من مخاطر التفكك والنكوص ، وتستأنف حيويتها ويعود تساند افرادها وجماعاتها وتفاعلهم الايجابي من اجل تغيير مسار الحاضر ومقاربة المستقبل المنشود . واما ان تتفكك تلك المجتمعات نتيجة هشاشتها الراهنة ، والتي فقدت نسقها الاجتماعي عندما ركنت الى الريع وابتعدت عن الانتاج ، وفي هذه الحالة فان مجتمعات اخرى ستحل محلها . وهي – بطبيعة الحال- مجتمعات منقطعة الصلة بماضي اهل المنطقة وتطلعاتهم المشروعة في استمرار مجتمعاتهم وصيانة هويتهم . مجتمعات متعددة الجنسيات والثقافات والانتماءات القومية والدينية لايمثل اهل المنطقة سوى جماعة من جماعات كل منها ، ليست بالضرورة اكبر الجماعات او اهمها . ولعل شعار حقوق الانسان والاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين تقدم مبررا لضياع حقوق المواطنين في ضوء الانكشاف الامني لدول المنطقة .

ومن هنا فان اعادة التماسك الى مجتمعات المنطقة هو المدخل الاستراتيجي للعمل الوطني، وهو المهمة الصعبة الملقاة على عاتق العمل غير المباشر على المستويين الاهلي والحكومي المتاح.**واذا لم يستطع المواطنون من خلال مواقعهم في المجتمع وفي الدولة ان يعيدوا التماسك الى مجتمعاتهم فلن يكونوا قادرين على فعل اي شيء ينقذ مصيرهم ويؤمن وجودهم من الضياع**.لهذا فان علينا اليوم قبل الغد ان نفكر تفكيرا جادا ومسئولا قبل فوات الاوان في كيفية اصلاح اوجه الخلل من ناحية . ومن ناجية اخرى تحري السبل والوسائل العامة والخاصة بظروف كل دولة من اجل تفعيل دور المجتمع المدني وتوفيراطار مؤسسي لحماية حقوق الانسان والحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير والتنظيم بغية

الوصول الى تنمية بنية اساسية في المجتمع المدني تشكل مرجعية للعمل الوطني كما تقيم بنأ مؤسسيا لتعزيز جهود العمل الوطني، مبتدئين بلجان حماية حقوق الانسان والمواطن ، وصولا الى حركة دستورية على المستويين الاقليمي والمحلي.

٢-٢-٢ تعزيز العمل غير المباشر

ان العمل غير المباشر بطبيعته متعدد المصادر ومختلف الاغراض ، فهو بحكم التعريف ، المحصلة النهائية لسعي الافراد والجماعات والاجهزة والمؤسسات ، بصفتهم الرسمية او بصفتهم الاهلية . فهناك العمل الاهلي على المستويين الفردي والجماعي في مختلف المجالات . وهناك العمل الرسمي من خلال الوظيفة الحكومية او الوظيفة بشكل عام . وقد يكون العمل غير المباشر مؤسسيا واعيا ومخططا من قبل هيئة مهنية او ثقافية او نقابية اوسياسية على المستويين الاقليمي والمحلي . كما قد يكون فرديا عفويا وآنيا ، ينطلق من اعتبارات الدفاع عن المصلحة المشروعة او من منطلق الغيرة والمسئولية المهنية او الوظيفية او المجتمعية استجابة لصحوة الضمير وفريضة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر او النخوة الوطنية .

وكل عمل خيّر او كلمة مسئولة اوعمل شريف ، يعزز روح المسئولية بكافة اشكالها ، او يستنكر الافساد والفساد ، او يبذل جهدا في اصلاح وجه من اوجه الخلل ، او يسد بابا من ابواب الضرر ... لابد ان يصب بالضرورة في نهر العمل غير المباشر(١١) . وبالتالي يساعد في عملية اعادة التماسك الى المجتمع . كما يزيد من فاعلية المجتمع المدني . فكل نفس لوامة لنفسهاوكل تواص بالحق وبالصبر مصدقا لكتاب الله عز وجل هي قطرات خير ولبنات بناء.

وجدير بالتأكيد ان العمل غير المباشر الخيّر الذي ينبع من سلوك الناس بصفتهم افرادا وجماعات ومجتمعا ، هو مصدر قوة الامم والدول والمجتمعات والمعبر عن نضج ثقافتها وفضلها . كما ان العمل غير المباشر هو المعين الذي ينبثق منه العمل المباشر وهو مصدر الضبط والترشيد له . وبالتالي فان العمل غير المباشر المنبثق من داخل الناس عمل محوري في كل المراحل . في مرحلة ماقبل تبلور الارادة المجتمعية من اجل تنميتها . وفي مرحلة ما بعد تبلور الارادة المجتمعية من اجل ادامتها وتجديد عزيمتها. ولذلك فان العمل غير المباشر الناضج المسئول ،الذي يعبرعنه وجود الرأي العام الواعي ، هو نعمة مثل سائر النعم مثل الصحة والامان اللذين لاتدرك اهميتهما الا عند فقدانهما .

واذا كان العمل غير المباشر الخيّر لايخلو منه زمان او مكان ، فان فاعليته تتوقف على التعبئة وعلى مدى التركيز على الاولويات وعلى المداخل الاستراتيجية. وهذا بدوره يتوقف على البناء المؤسسي ، الذي يشكل العقل الذي يفكر به المجتمع والضمير الذي يركن اليه الافراد والجماعات من مغبة الظلم .

ولذلك يحتاج العمل غير المباشر الى تعزيز من خلال بناء مؤسسي يوفر مرجعية للعمل المباشر كما يتيح حماية نسبية له .

ومن هنا تبرز الحاجة الى تعزيز العمل غير المباشر على المستويين الاقليمي والمحلي . باعتباره مدخلا استراتيجيا لتنمية ارادة التنفيذ على المستوى الرسمي قبل بدء العمل المباشر من اجل تأمين المصير . وباعتباره ضامنا لاستمرار ارادة التنفيذ وضابطا لها بعد ذلك .

وعلى ابناء المنطقة المدركين لضرورات تغيير مسار الحاضر ومقاربته المستقبل المنشود-في مختلف المواقع وعلى مختلف المستويات - تقع مسئولية وضع **رؤية اهلية لتعزيز العمل غير المباشر** . ولعل الاجتماع السادس عشر لمنتدى التنمية يتخذ خطوة في طريق التفكير والتدبير ، الذي يوصلنا الى صياغة مثل هذه الرؤية المستقبلية للعمل الوطني .

واقف عند الدعوة ، الى وضع رؤية اهلية لتعزيز العمل غير المباشر ، عند هذا الحد . وهي دعوة لكل القادرين ولكل المنتمين الى المنطقة والمؤمنين بهويتها العربية-الاسلامية. **ويطيب لي في الخاتمة ان احييكم عن بعد واتمنى للقائكم السنوي التوفيق والسداد .**

ايضاحات

استفادت هذه الورقة من الافكار والاطروحات التي اتيح للكاتب الاطلاع عليها من خلال متابعته لادبيات التنمية في المنطقة، وما يتعلق بتاريخها الاجتماعي والسياسي. وكذلك استفادت من حوارات منتدى التنمية طوال الستة عشر عاما الماضية. وقد كان من المتعذر رصد المراجع التي استقى منها الكاتب بسبب تداخل الافكار، واختصر التوثيق على النصوص . ولذلك وجب الاعتذار.

(١) نجيب محفوظ ، العائش في الحقيقة، دار مصر للطباعة ، القاهرة . ص٦٥

(٢) عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والانظمة السياسية، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة السادسة،١٩٨٩. ص١٤٣-١٩٢

- انظر ايضا: علي خليفة الكواري، " مفهوم الديمقراطية المعاصرة:المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي "، المستقبل العربي ، تموز ١٩٩٣، ص٥١-٦١

(٣) علي خليفة الكواري ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٨٥

(٤) المرجع السابق ص١٥٣-١٨٦: نص "مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل " كما اعده فريق الصياغة وتبناه الاجتماع الثاني للندوة في البحرين بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦. وكما قدمته الامانة العامة الى اجتماع وزراء التخطيط في دول المجلس.

(٥) المرجع السابق ص١١٧-١٢٧ ومن ١٨٣-١٨٦

(٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المجلس الاعلى ، النص الرسمي للنظام الأساسي ، وكالة الانباء القطرية ، ص٧٣

(٧) علي خليفة الكواري ، المرجع السابق ص٢١

(٨) محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٦٦. ص ٢٢٠-٢٢١

(٩) المرجع السابق ص٢١٦-٢١٧

(١٠) المرجع السابق ص٢١٧

(١١) اسامة عبد الرحمن ، المثقفون والبحث عن مسار : دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة الثقافة القومية(٩) ، بيروت ،١٩٨٧.انظر ملحق رقم (٢: أ، ب) ص٢٢٢-٢٣٢